الذكاء الاصطناعي وتحول القانون العام :تحديات المساءلة والشفافية وحماية الحقوق الأساسية

Artificial Intelligence and the Transformation of Public Law: Challenges of Accountability, Transparency, and Fundamental Rights

د .الفضل

مؤسسة سدرة البيان لتطوير التعليم

Sidrat Al Bayan Foundation for Educational Development

الملخص

في مجالات اتخاذ القرار الإداري، وتقديم .(OECD, 2024) يشهد استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة توسعاً متسارعاً الخدمات العامة، وتقييم المخاطر، واكتشاف حالات الاحتيال، وتخصيص الموارد، وتحليل البيانات الحكومية .وعلى الرغم من قدرة هذه التقنيات على رفع الكفاءة وتحسين سرعة المعالجة ودعم صانع القرار، فإن إدماجها في ممارسة السلطة العامة يثير إشكالات قانونية تتعلق بالمساءلة والشفافية وقابلية تفسير القرارات وحماية الحقوق والحريات الأساسية .وتزداد أهمية هذه الإشكالات عندما تؤثر مخرجات الأنظمة الخوارزمية في المركز القانوني للفرد أو في حصوله على منفعة عامة أو تعرضه لإجراء إداري أو رقابي .يهدف البحث إلى تحليل كيفية تحول مبادئ القانون العام في البيئة الخوارزمية، مع التركيز على مبدأ المشروعية، والمسؤولية الإدارية، والشفافية، والتسبيب، والرقابة القضائية، والحق في الطعن، وحماية الحقوق الأساسية .اعتمد البحث المنهج التحليلي القانوني والمنهج المقارن، من خلال تحليل الأطر التنظيمية الدولية والأوروبية، ولا سيما قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي، واللائحة العامة لحماية البيانات، واتفاقية مجلس أوروبا بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، ومبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى جانب في هولندا .يخلص البحث إلى أن الذكاء الاصطناعي لا يلغي مبادئ القانون العام، وإنما يفرض SyRI دراسة الحكم المتعلق بنظام إعادة تفسيرها وتفعيلها بصورة تتلاءم مع البيئة الرقمية، وبخاصة من خلال ضمان الإشراف البشري الحقيقي، وإمكانية تتبع القرارات، وتقييم أثر الأنظمة في الحقوق الأساسية، ووجود آليات فعالة للاعتراض والمراجعة.

الكلمات المفتاحية :الذكاء الاصطناعي؛ القانون العام؛ الإدارة العامة؛ المساءلة؛ الشفافية؛ الحقوق الأساسية

Abstract

The increasing use of artificial intelligence (AI) in public administration is transforming administrative decision-making, public service delivery, risk assessment, fraud detection, resource allocation, and governmental data analysis. Although AI may improve administrative efficiency and processing capacity, its integration into the exercise of public power raises significant legal concerns concerning accountability, transparency, explainability, procedural fairness, judicial review, and the protection of fundamental rights. These concerns become particularly important where algorithmic outputs influence an individual's legal position, access to public benefits, or exposure to regulatory or investigative measures. This article examines the transformation of public law in algorithmic environments, focusing on legality, administrative accountability, transparency, reason-giving, judicial review, the right to challenge decisions, and fundamental-rights protection. The study adopts a doctrinal and comparative legal methodology and analyses major European and international frameworks, including the European Union Artificial Intelligence Act, the General Data Protection Regulation, the Council of Europe Framework Convention on Artificial Intelligence and Human Rights, Democracy and the Rule of Law, and the OECD AI Principles. It also examines the Dutch SyRI judgment as a significant judicial example of algorithmic government. The article argues that artificial intelligence does not displace the foundational principles of public law;

rather, it requires their adaptation to algorithmic environments. Effective governance therefore requires meaningful human oversight, traceability, proportionate transparency, fundamental-rights impact assessment, clear allocation of responsibility, and accessible mechanisms for administrative and judicial challenge.

Keywords: **Artificial intelligence; public law; public administration; accountability; transparency; fundamental rights**.

1.المقدمة

لم يعد الذكاء الاصطناعي موضوعاً تقنياً محصوراً في المختبرات أو في القطاع الخاص، بل أصبح أحد العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل عمل الدولة الحديثة .فقد بدأت السلطات العامة في استخدام أدوات خوارزمية لمعالجة كميات كبيرة من البيانات، والتنبؤ بالمخاطر، وتحديد الأولويات، واكتشاف الأنماط، ودعم الموظفين في اتخاذ القرارات، بل وفي بعض السياقات للمساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في قرارات تمس الحقوق والمراكز القانونية للأفراد .ويختلف هذا التحول عن مراحل الرقمنة السابقة؛ لأن الأنظمة الرقمية التقليدية كانت تنفذ في الغالب قواعد محددة مسبقاً، في حين تستطيع بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي إنتاج مخرجات تنبؤية أو تصنيفية اعتماداً على نماذج إحصائية أو تعلم آلي قد يصعب تفسير آلية عملها بصورة مبسطة.

وتنبع الأهمية القانونية لهذا التحول من طبيعة السلطة العامة ذاتها، إذ إن ممارسة الاختصاص الإداري تظل مقيدة بمبدأ المشروعية وحماية الحقوق الأساسية (Council of Europe, 2024). فالإدارة لا تعمل في فراغ تعاقدي أو تجاري، وإنما تمارس اختصاصات يمنحها القانون إياها، وتصدر قرارات يمكن أن تؤثر بصورة مباشرة في مصالح الأفراد وحرياتهم .ومن ثم فإن استخدام نظام خوارزمي لا يمكن أن ينظر إليه باعتباره مجرد اختيار تقني؛ لأنه قد يغير طريقة ممارسة السلطة التقديرية، ويؤثر في الأدلة التي تعتمدها الإدارة، وفي أسباب القرار الإداري، وفي قدرة الفرد على معرفة سبب اتخاذ القرار ضده أو الطعن فيه.

تتزايد هذه المسألة تعقيداً عندما لا يستطيع الموظف أو الشخص المتضرر فهم العلاقة بين البيانات المدخلة والمخرجات النهائية .فالقرار الإداري التقليدي يفترض، بدرجات مختلفة، إمكانية تحديد الجهة المسؤولة عنه ومعرفة أساسه القانوني والواقعي .أما القرار المدعوم بالذكاء الاصطناعي فقد يكون نتيجة سلسلة من العمليات تتداخل فيها الجهة العامة ومطور النظام ومزود البيانات والموظف المستخدم للنظام .وإذا لم توجد آليات واضحة لتتبع هذه السلسلة، فقد تنشأ فجوة في المساءلة تجعل تحديد المسؤول القانوني أكثر صعوبة.

وقد استجابت الأنظمة القانونية الحديثة لهذه التحديات بصورة متزايدة؛ فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي اللائحة 2024/1689 المعروفة بقانون الذكاء الاصطناعي (European Parliament & Council of the European Union, 2024). فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي اللائحة 2024/1689 المعروفة بقانون الذكاء الاصطناعي، وهي تقوم على نهج قائم على المخاطر وتفرض

التزامات خاصة على فئات معينة من الأنظمة عالية المخاطر .كما أقر مجلس أوروبا في عام 2024 الاتفاقية الإطارية بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، وهي أول معاهدة دولية ملزمة مخصصة لهذا المجال .وإلى جانب ذلك، توفر اللائحة العامة لحماية البيانات ومبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أدوات مهمة لفهم العلاقة بين الأتمتة والشفافية والمساءلة وحماية الحقوق.

في هذا السياق .فقد أصدرت (District Court of The Hague, 2020). وتكتسب التجربة القضائية أهمية خاصة المستخدم في هولندا للكشف عن احتمالات الاحتيال في مجالات SyRI محكمة لاهاي في عام 2020 حكمها في قضية نظام المنافع والضرائب وغيرها، وخلصت إلى عدم توافق الإطار القانوني للنظام مع المادة الثامنة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، بالنظر إلى قصور الشفافية وقابلية التحقق والتناسب في ضوء التدخل في الحياة الخاصة .وتظهر هذه القضية أن المشكلة القانونية لا تكمن في وجود الخوارزمية بحد ذاته، وإنما في كيفية استخدامها، وفي الضمانات القانونية التي تحيط بها.

وتتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي :إلى أي مدى تستطيع مبادئ القانون العام التقليدية استيعاب استخدام الذكاء الاصطناعي في ممارسة السلطة العامة، وما التعديلات القانونية والمؤسسية اللازمة لضمان المساءلة والشفافية وحماية الحقوق الأساسية؟ ويتفرع عن ذلك عدد من الأسئلة :ما أثر الذكاء الاصطناعي في مبدأ المشروعية؟ كيف يمكن تحديد المسؤولية عن القرار الخوارزمي؟ ما المستوى المناسب من الشفافية والتفسير؟ وكيف يمكن ضمان رقابة إدارية وقضائية فعالة على المخرجات الآلية؟ وما الضمانات اللازمة لمنع التمييز وحماية الخصوصية والمساواة وحقوق الدفاع؟

وتتمثل فرضية البحث في أن مبادئ القانون العام لا تزال صالحة لحوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة، إلا أن فعاليتها تتوقف على إعادة ترجمتها إلى متطلبات عملية خاصة بالأنظمة الخوارزمية، تشمل قابلية التتبع، والإشراف البشري الحقيقي، وتقييم أثر النظام في الحقوق الأساسية، والشفافية المتناسبة مع طبيعة الخطر، وإتاحة الطعن والمراجعة .ويهدف البحث إلى بناء إطار قانوني تحليلي يربط بين هذه المتطلبات ويبين كيف يمكن الحفاظ على سيادة القانون في بيئة تعتمد بصورة متزايدة على الخوارزميات.

وتنبع أهمية البحث من كونه يتناول نقطة التقاء بين القانون العام والتكنولوجيا والحوكمة، وهي نقطة تتوسع سريعاً في الممارسة الحكومية .كما تتمثل الفجوة البحثية في أن كثيراً من النقاشات حول الذكاء الاصطناعي تركز على أخلاقيات التقنية أو حماية البيانات بصورة منفصلة، بينما يحتاج القانون العام إلى تحليل متكامل يربط بين مشروعية السلطة، والمسؤولية عن القرار، والتسبيب، والرقابة القضائية، والحقوق الأساسية ضمن دورة حياة النظام الخوارزمي.

ويعتمد البحث المنهج التحليلي القانوني من خلال تفسير المبادئ والقواعد القانونية ذات الصلة، والمنهج المقارن من خلال مقارنة بعض الاتجاهات الأوروبية والدولية، مع الاستفادة من التطبيقات القضائية ذات الصلة .ولا يتعامل البحث مع الذكاء الاصطناعي بوصفه تقنية واحدة، وإنما يركز على استخدامه في سياقات يكون فيها لمخرجاته أثر ملموس في ممارسة السلطة العامة أو في الحقوق والمراكز القانونية للأفراد.

2.الإطار النظري والدراسات السابقة

يقوم الإطار النظري للبحث على فكرة أن القانون العام ينظم ممارسة السلطة العامة من خلال مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى منع التعسف وضمان خضوع الإدارة للقانون .ومن أبرز هذه المبادئ المشروعية، والمساواة، والتناسب، وتسبيب القرارات، والحق في الدفاع، والرقابة القضائية، والمسؤولية .وعندما تدخل الخوارزميات في هذه العملية فإنها لا تصبح بديلاً عن القانون، بل أداة جديدة قد تؤثر في كيفية تطبيقه.

وتظهر في الأدبيات القانونية ثلاثة اتجاهات رئيسة .الاتجاه الأول يركز على حماية البيانات والخصوصية، ويبحث في حدود المعالجة الآلية وحقوق الأفراد تجاه القرارات المؤتمتة .والاتجاه الثاني يركز على الحوكمة والمساءلة، ويسأل عن المسؤولية عندما تنتج الخوارزمية نتائج غير عادلة أو غير دقيقة .أما الاتجاه الثالث فيربط الذكاء الاصطناعي بمبادئ سيادة القانون والديمقراطية والحقوق الأساسية، ويرى أن المسألة تتجاوز حماية البيانات إلى شرعية ممارسة السلطة نفسها.

وتؤكد الدراسات المعاصرة أن الشفافية ليست قيمة واحدة ذات مضمون ثابت (Edwards & Veale, 2017; Wachter et al., 2018). ذات مضمون ثابت .فهناك شفافية تتعلق بوجود النظام والغرض من استخدامه، وشفافية تتعلق بالبيانات،

وشفافية تقنية تتعلق بالنموذج، وشفافية إجرائية تتعلق بكيفية تأثير المخرجات في القرار .ولا يلزم أن تكون كل هذه المستويات متاحة للعامة بالدرجة نفسها، خصوصاً عندما تتعارض الإفصاحات التفصيلية مع حماية الأمن أو الأسرار التجارية أو الخصوصية .ولذلك .يقتضي القانون العام اعتماد مفهوم للشفافية يتناسب مع طبيعة القرار ودرجة تأثيره في الفرد

وتشير الأدبيات أيضاً إلى أن مفهوم الإنسان في الحلقة لا ينبغي فهمه بصورة شكلية، بل ينبغي أن يقترن بقدرة فعلية على التدخل لا ينبغي فهمه بصورة شكلية .فإذا كان الموظف يملك سلطة قانونية على القرار لكنه لا يملك (OECD, 2024). والمراجعة الوقت أو المعرفة أو المعلومات الكافية لمراجعة مخرجات النظام، فإن وجوده لا يحقق بالضرورة إشرافاً بشرياً حقيقياً .ومن ثم ينبغي أن يقترن الإشراف بقدرة فعلية على الاعتراض والتصحيح والتدخل، وبمسؤولية مؤسسية واضحة.

أما من ناحية الفجوة البحثية، فإن الحاجة لا تزال قائمة إلى إطار يجمع هذه العناصر في تحليل واحد للقانون العام، بدلاً من تناول كل عنصر في مسار مستقل .لذلك يركز هذا البحث على العلاقة المتبادلة بين المشروعية والمساءلة والشفافية والحقوق الأساسية، ويقترح النظر إلى هذه المبادئ باعتبارها حلقات مترابطة داخل دورة حياة النظام الخوارزمي.

3.منهجية البحث

اعتمد البحث منهجاً قانونياً تحليلياً مقارناً، وهو مناسب لدراسة النصوص التنظيمية والمبادئ القانونية الناشئة في مجال حوكمة الذكاء ويقوم الجانب التحليلي على دراسة النصوص القانونية (Veale & Zuiderveen Borgesius, 2021). الاصطناعي والتنظيمية والمبادئ العامة التي تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة، بينما يقوم الجانب المقارن على تحليل الاتجاهات .الأوروبية والدولية واستخلاص القواعد التي يمكن تعميمها في سياقات قانونية مختلفة

شملت مادة البحث مصادر أولية، من بينها قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي، واللائحة العامة لحماية البيانات، واتفاقية مجلس أوروبا الإطارية بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، والحكم القضائي الهولندي المتعلق بنظام SyRI. كما تم الرجوع إلى مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووثائق الأمم المتحدة ذات الصلة بالحوكمة الرقمية والذكاء الاصطناعي .واستُخدمت هذه المصادر لتحديد الالتزامات القانونية والاتجاهات التنظيمية، وليس لإثبات نتائج تجريبية.

ويتمثل إجراء التحليل في أربع خطوات :أولاً تحديد المبادئ التقليدية للقانون العام ذات الصلة؛ ثانياً تحديد نقاط الاحتكاك التي يسببها استخدام الذكاء الاصطناعي؛ ثالثاً مقارنة الاستجابات القانونية الحديثة؛ ورابعاً صياغة إطار مقترح يربط بين المتطلبات القانونية والمؤسسية .ولا يعتمد البحث على استبيان أو تجربة ميدانية، لأن موضوعه يقوم على التحليل القانوني للنصوص والتنظيمات والممارسات القضائية.

وتتمثل حدود البحث في التركيز على استخدام الذكاء الاصطناعي في ممارسة السلطة العامة والقرارات الإدارية التي يمكن أن تؤثر في الأفراد، دون الدخول في التفاصيل التقنية لتصميم النماذج أو تقييم الأداء الإحصائي للخوارزميات .كما أن المقارنة لا تهدف إلى تقديم دراسة شاملة لكل النظم القانونية، وإنما إلى استخلاص الاتجاهات الأكثر ارتباطاً بمبادئ القانون العام والحقوق الأساسية.

4.النتائج والتحليل

1.4الذكاء الاصطناعي ومبدأ المشروعية

أظهر التحليل أن أول متطلب لحوكمة الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة هو وجود أساس قانوني واضح لاستخدامه .فالخوارزمية لا تمنح الإدارة اختصاصاً جديداً، ولا يجوز أن تتحول الإمكانية التقنية إلى مصدر مستقل للسلطة .ولذلك ينبغي تحديد الغرض من النظام، والجهة المختصة بتشغيله، وأنواع القرارات التي يمكن أن يؤثر فيها، والبيانات التي يجوز استخدامها، والحدود الزمنية والمكانية للتشغيل.

وتتأكد هذه النتيجة في الأنظمة التي تستخدم الذكاء الاصطناعي لتقييم المخاطر أو تصنيف الأفراد .فكلما زاد أثر النظام في المركز القانوني للفرد، ارتفعت الحاجة إلى أساس تشريعي أو تنظيمي أكثر تحديداً .ولا يكفي في هذه الحالات الاستناد إلى اختصاص إداري عام إذا كان النظام يغير بصورة جوهرية طبيعة القرار أو يضيف مستوى جديداً من المراقبة أو التقييم.

ويترتب على ذلك أن مبدأ المشروعية في البيئة الخوارزمية يجب أن يشمل مشروعية الغرض ومشروعية البيانات ومشروعية النموذج ومشروعية استخدام المخرجات .فإذا كان الغرض مشروعاً لكن البيانات المستخدمة غير مشروعة، أو كان جمع البيانات مشروعاً لكن استخدامها في قرار فردي يتجاوز الغرض الأصلي، فإن العملية قد تواجه إشكالاً قانونياً مستقلاً.

2.4المساءلة وتحديد المسؤولية

بين التحليل أن الخطر الأكبر يتمثل في توزيع المسؤولية بين أطراف متعددة بطريقة قد تؤدي إلى غياب المسؤول النهائي؛ وتؤكد مبادئ OECD أهمية قابلية التتبع والمساءلة عبر دورة حياة النظام (OECD, 2024). بين أطراف متعددة بطريقة قد تؤدي إلى غياب المسؤول النهائي .ويقتضي القانون العام أن تظل الجهة العامة قادرة على تحديد المسؤول عن القرار حتى عندما تستعين بمورد خاص أو بنظام خارجي .ولا ينبغي أن يؤدي التعاقد مع شركة تقنية إلى نقل المسؤولية القانونية عن ممارسة الاختصاص العام إلى المتعاقد.

وتستلزم المساءلة إنشاء سجل قابل للتتبع يبين هوية النظام وإصداره، والبيانات ذات الصلة، والنتيجة التي أنتجها، والتدخل البشري الذي حصل، والقرار النهائي، وأسباب الانحراف عن توصية النظام إن وجد .وهذه المتطلبات لا تعني بالضرورة الكشف عن الشيفرة المصدرية، وإنما تهدف إلى تمكين الجهة الرقابية أو القضاء من إعادة بناء مسار القرار.

وتظهر أهمية هذا الأمر بصورة خاصة في حالة الخطأ .فإذا رفضت الإدارة طلباً اعتماداً على تصنيف خوارزمي غير صحيح، فلا يكفي القول إن الخطأ نتج عن النظام .فالقرار النهائي يظل قراراً إدارياً، ويجب أن تكون هناك جهة قادرة على مراجعته وتصحيحه وتعويض المتضرر عند توافر شروط المسؤولية.

3.4الشفافية وقابلية التفسير

خلص التحليل إلى أن الشفافية في الإدارة الخوارزمية يجب أن تكون متدرجة ومتناسبة مع المخاطر، مع توفير تفسير ذي معنى للأشخاص المتأثرين (Edwards & Veale, 2017; Wachter et al., 2018). يجب أن تكون متدرجة ومتناسبة مع المخاطر .فالمواطن يحتاج على الأقل إلى معرفة أن الذكاء الاصطناعي استُخدم، والغرض من استخدامه، وطبيعة تأثيره في القرار، والجهة

المسؤولة عنه، والطرق المتاحة للطعن .وعندما يكون القرار شديد التأثير في الحقوق، يجب أن يرتفع مستوى المعلومات المقدمة للفرد بحيث تسمح له بفهم العناصر ذات الصلة بالنتيجة.

ولا تعني قابلية التفسير أن يكون على الإدارة تقديم شرح رياضي كامل للنموذج .المعيار القانوني الأهم هو أن يحصل الفرد على تفسير عملي ذي معنى يوضح الأسباب التي جعلت القرار يتخذ في حالته، والعوامل الجوهرية التي أثرت فيه، وكيف يستطيع تصحيح المعلومات الخاطئة أو الاعتراض على النتيجة .فالتفسير الذي لا يمكّن الفرد من ممارسة حقه في الطعن يظل محدود القيمة من منظور القانون العام.

وفي المقابل، ينبغي ألا تستخدم حماية الأسرار التجارية أو الأمن أو مكافحة الاحتيال ذريعة عامة لحجب كل المعلومات .الحل الأكثر توازناً هو تحديد ما يجب الإفصاح عنه بحسب طبيعة القرار والمخاطر، مع توفير المعلومات الكافية للجهة الرقابية والقضائية حتى لو كان بعض الإفصاح للعامة أو للفرد محدوداً.

4.4الحقوق الأساسية والمساواة

أظهر التحليل أن حماية الحقوق الأساسية تمثل المعيار النهائي لشرعية استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العام، وهو اتجاه ظاهر في قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي واتفاقية مجلس أوروبا (European Parliament & Council of the European Union, 2024; Council of Europe, 2024). تمثل المعيار النهائي لشرعية استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العام .فالأنظمة الخوارزمية قد تؤثر في الخصوصية، والمساواة، وعدم التمييز، وحرية التعبير، والحق في المحاكمة العادلة أو الإجراءات المنصفة، وحقوق الملكية والمنافع الاجتماعية بحسب مجال الاستخدام .ويزداد الخطر عندما تعتمد الخوارزمية على بيانات تاريخية تعكس أنماطاً اجتماعية غير متوازنة، لأن النظام قد يعيد إنتاج هذه الأنماط تحت مظهر موضوعي أو تقني.

ومن ثم فإن اختبار التمييز لا ينبغي أن يقتصر على البحث عن نية تمييزية لدى مطور النظام أو الموظف .المهم هو الأثر الفعلي أو المحتمل للنظام، وطبيعة المتغيرات المستخدمة، وإمكانية وجود بدائل أقل ضرراً .وهذا يربط تقييم الخوارزمية بمبدأ التناسب، بحيث تسأل

الجهة العامة عما إذا كان الهدف مشروعاً، وما إذا كان استخدام النظام مناسباً وضرورياً، وما إذا كانت المنافع المتوقعة تبرر الأضرار الواقعة على الحقوق.

وتؤكد الأطر الحديثة أهمية تقييم الأثر في الحقوق الأساسية قبل استخدام بعض الأنظمة عالية المخاطر .ويعكس ذلك انتقال الحماية من مرحلة ما بعد الضرر إلى مرحلة وقائية، بحيث يتم تحديد المخاطر القانونية قبل تشغيل النظام على نطاق واسع .وتعد هذه النقلة مهمة في القانون العام لأنها تضع تقييم الحقوق داخل عملية صنع القرار الإداري نفسها.

4.5الرقابة القضائية والطعن في القرار الخوارزمي

لا تكتمل شرعية الإدارة الخوارزمية من دون رقابة قضائية فعالة .ويجب أن يستطيع القضاء فحص الأساس القانوني لاستخدام النظام، وملاءمة الغرض، ومدى احترام الحقوق، وسلامة الإجراءات، والبيانات الجوهرية، وطريقة اعتماد الموظف على المخرجات .ولا ينبغي أن يؤدي التعقيد التقني إلى إنشاء منطقة محصنة من المراجعة القضائية.

أن القضاء يستطيع تطبيق مبادئ حقوق الإنسان والقانون العام على الأنظمة الخوارزمية حتى عندما لا تكون SyRI وتظهر قضية هناك قواعد تفصيلية لكل عنصر تقني .فقد ركز الحكم على الشفافية وإمكانية التحقق والتناسب، وهو ما يوضح أن المبادئ العامة قادرة على التعامل مع التكنولوجيا إذا جرى تطبيقها بصورة جادة على الوقائع.

ويحتاج الحق في الطعن أيضاً إلى معلومات كافية .فإذا لم يعرف الفرد أن قراراً اتخذ أو تأثر بخوارزمية، أو لم يعرف الجهة المسؤولة، أو لم يحصل على أسباب مفهومة، فإن الحق النظري في الطعن قد يصبح غير فعال عملياً .ولذلك ترتبط الرقابة القضائية بالشفافية ارتباطاً مباشراً.

5.المناقشة

تكشف النتائج أن التحدي الأساسي لا يتمثل في إيجاد قانون خاص بالذكاء الاصطناعي يحل محل القانون العام، وإنما في ضمان قدرة مبادئ القانون العام على الاستمرار في أداء وظيفتها داخل بيئة خوارزمية، وهو اتجاه ينسجم مع التطور التنظيمي القائم على المخاطر

يحل محل القانون العام، وإنما في ضمان قدرة مبادئ القانون العام على الاستمرار في أداء وظيفتها داخل بيئة خوارزمية .فالذكاء الاصطناعي قد يغير طريقة جمع المعلومات وتحليلها، لكنه لا يغير حقيقة أن القرار الإداري يمارس سلطة عامة يجب أن تكون مشروعة وقابلة للمراجعة. (European Parliament & Council of the European Union, 2024).

ومن أهم النتائج أن مفهوم المسؤولية يجب أن ينتقل من المسؤولية بعد وقوع الضرر إلى مسؤولية دورة الحياة، بما ينسجم مع مبادئ المساءلة والتتبع في حوكمة الذكاء الاصطناعي (OECD, 2024). يجب أن ينتقل من المسؤولية بعد وقوع الضرر إلى مسؤولية دورة الحياة .فقبل شراء أو تطوير النظام يجب تقييم الحاجة والمخاطر؛ وأثناء التشغيل يجب مراقبة الأداء والانحرافات؛ وبعد صدور القرار يجب توفير آلية اعتراض ومراجعة وتصحيح .ويسمح هذا النهج بتوزيع المهام بين المطور والجهة العامة والموظف دون إلغاء المسؤولية النهائية للسلطة العامة عن ممارسة اختصاصها.

كما يتضح أن الشفافية المطلقة ليست دائماً الحل الأنسب .فالكشف الكامل عن الخوارزمية قد يضر بالأمن أو الخصوصية أو حقوق الملكية الفكرية، وقد يجعل بعض أنظمة الكشف عن الاحتيال قابلة للتحايل .لذلك ينبغي تبني شفافية وظيفية :أي توفير القدر من المعلومات الذي يمكّن الفرد والجهة الرقابية والقضاء من فهم القرار ومراجعته، مع اختلاف مستوى الإفصاح بحسب المخاطر والسياق.

وتشير المقارنة إلى اتجاه مشترك نحو ربط الذكاء الاصطناعي بالحقوق الأساسية وسيادة القانون، وهو واضح في قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي واتفاقية مجلس أوروبا ومبادئ OECD (European Parliament & Council of the European Union, 2024; Council of Europe, 2024; OECD, 2024). وسيادة القانون .ويظهر ذلك في قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي، واتفاقية مجلس أوروبا، ومبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .ورغم اختلاف طبيعة هذه الأدوات القانونية، فإنها تلتقي في أهمية المساءلة والشفافية والإشراف البشري والتقييم القائم على المخاطر.

ويترتب على ذلك أن الدول التي لم تعتمد تشريعاً شاملاً للذكاء الاصطناعي ليست بلا أدوات قانونية، إذ يمكن تطبيق مبادئ المشروعية والتناسب والمساواة وحماية الخصوصية والرقابة القضائية (UNESCO, 2021; United Nations, 2024). للذكاء الاصطناعي ليست بلا أدوات قانونية .إذ يمكن تطبيق مبادئ المشروعية والتناسب والمساواة وحماية الخصوصية وحق الدفاع

والرقابة القضائية على استخدام الخوارزميات .غير أن وجود قواعد عامة لا يعفي المشرع والإدارة من تطوير متطلبات إجرائية خاصة عندما يكون النظام ذا أثر مرتفع في الحقوق.

ومن منظور السياسة العامة، يجب أن يكون الهدف هو تحقيق توازن بين الابتكار وحماية الحقوق .فالمنع الواسع قد يحرم الإدارة من فوائد حقيقية، بينما السماح غير المقيد قد يؤدي إلى أضرار يصعب علاجها لاحقاً .ويبدو أن نموذج التنظيم القائم على المخاطر مع ضمانات حقوقية وإجرائية هو الأقرب إلى تحقيق هذا التوازن.

6. إطار مقترح لحوكمة الذكاء الاصطناعي في القانون العام

استناداً إلى النتائج السابقة، يقترح البحث إطاراً من سبع ركائز لحوكمة الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة، مع الاستفادة من منطق تقييم الأثر في الحقوق الأساسية الذي كرسته المادة 27 من قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (European Parliament & Council of the European Union, 2024; Mantelero, 2024). لحوكمة الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة .أولها الأساس القانوني الواضح، بحيث تحدد الجهة العامة الغرض والاختصاص ونطاق الاستخدام قبل تشغيل النظام .وثانيها تقييم المخاطر والأثر في الحقوق الأساسية قبل الاستخدام، مع تحديث التقييم عند حدوث تغيير جوهري في النظام أو البيانات.

وثالث الركائز هو الإشراف البشري الحقيقي، ويشمل ذلك تدريب الموظفين، وإعطاءهم سلطة فعلية لرفض مخرجات النظام، وعدم تحويل الموافقة البشرية إلى إجراء شكلي .ورابعها قابلية التتبع، من خلال الاحتفاظ بسجلات تسمح بإعادة بناء عملية اتخاذ القرار ومراجعتها.

أما الركيزة الخامسة فهي الشفافية المتناسبة، بحيث يحصل الفرد على المعلومات اللازمة لفهم طبيعة استخدام الذكاء الاصطناعي وأثره في القرار، مع توفير مستوى أعلى من الإفصاح عندما تكون الحقوق الأساسية معرضة لخطر كبير .والركيزة السادسة هي آليات الطعن والتصحيح، بما في ذلك إمكانية طلب مراجعة بشرية فعالة وإعادة النظر في البيانات والمخرجات.

والركيزة السابعة هي الرقابة المستقلة، سواء من خلال هيئات حماية البيانات أو هيئات رقابية متخصصة أو القضاء، مع ضمان إمكانية الوصول إلى المعلومات الفنية الضرورية للمراجعة .ويهدف هذا الإطار إلى منع تحول التقنية إلى صندوق مغلق داخل الإدارة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على المرونة اللازمة لاستخدام الابتكار.

7.الاستنتاجات

خلص البحث إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة يمثل تحولاً في طريقة ممارسة السلطة، لكنه لا يبرر إنشاء نظام قانوني منفصل عن المبادئ الأساسية للقانون العام .وتظل المشروعية والمساءلة والشفافية والتناسب وحماية الحقوق والرقابة القضائية عناصر مركزية في تقييم أي استخدام حكومي للذكاء الاصطناعي.

كما خلص إلى أن أكبر المخاطر القانونية تنشأ عندما لا يكون من الواضح من يتحمل المسؤولية عن القرار، أو عندما لا يستطيع الفرد معرفة أن الذكاء الاصطناعي أثر في القرار، أو عندما تكون المخرجات غير قابلة للمراجعة، أو عندما يعتمد الموظف على النظام بصورة آلية دون ممارسة حكم مهني مستقل.

وأظهر التحليل أن التطورات الأوروبية والدولية تتجه نحو تنظيم قائم على المخاطر، يربط استخدام الذكاء الاصطناعي بحماية الحقوق الأساسية وسيادة القانون .ولا يقتصر هذا الاتجاه على تنظيم التقنية ذاتها، بل يفرض التزامات على الجهات التي تستخدمها ويعزز التقييم الوقائي والشفافية والمساءلة.

وبناءً عليه، فإن شرعية الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة لا ينبغي قياسها فقط بدقة نتائجه أو كفاءته، بل بقدرته على العمل داخل منظومة قانونية تسمح بتحديد المسؤولية وفهم القرار ومراجعته والطعن فيه وتصحيح آثاره عند الضرورة.

8.التوصيات

اعتماد أساس قانوني واضح ومحدد لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في القرارات الإدارية ذات الأثر في الأفراد، وعدم الاكتفاء باختصاص إداري عام عندما يكون الاستخدام عالي الخطورة. إلزام الجهات العامة بإجراء تقييم مسبق للمخاطر والأثر في الحقوق الأساسية قبل تشغيل الأنظمة ذات التأثير المرتفع، وإعادة التقييم بصورة دورية أو عند تغيير النظام بصورة جوهرية.

ضمان الإشراف البشري الحقيقي من خلال منح الموظفين صلاحية فعلية لرفض المخرجات الخوارزمية وتوفير التدريب والوقت والمعلومات اللازمة لذلك.

إنشاء سجلات تدقيق قابلة للتتبع توثق نسخة النظام والبيانات ذات الصلة والمخرجات والتدخل البشري والقرار النهائي، بما يسمح بالرقابة الإدارية والقضائية. تطوير معيار للشفافية المتناسبة يضمن للفرد معرفة استخدام الذكاء الاصطناعي والغرض منه والعوامل الجوهرية المؤثرة في القرار وطرق الاعتراض، دون اشتراط الإفصاح غير الضروري عن الأسرار التجارية أو المعلومات الأمنية.

ضمان حق الفرد في الحصول على مراجعة بشرية فعالة وتصحيح البيانات والطعن في القرار، مع توفير وسائل انتصاف مناسبة عند ثبوت الضرر أو الخطأ. تعزيز استقلال الجهات الرقابية والقضائية في مراجعة استخدام الذكاء الاصطناعي، وتمكينها من الوصول إلى الخبرة والمعلومات التقنية اللازمة لتقييم الأنظمة.

تشجيع التعاون بين القانونيين والتقنيين وخبراء حقوق الإنسان عند تصميم أو شراء الأنظمة الحكومية، بحيث تصبح المتطلبات القانونية جزءاً من دورة حياة النظام منذ مرحلة التخطيط وليس بعد وقوع الضرر.

المراجع

European Parliament & Council of the European Union. (2016). Regulation (EU) 2016/679 (General Data Protection Regulation). Official Journal of the European Union.

European Parliament & Council of the European Union. (2024). Regulation (EU) 2024/1689 laying down harmonised rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act). Official Journal of the European Union.

Council of Europe. (2024). Framework Convention on Artificial Intelligence and Human Rights, Democracy and the Rule of Law (CETS No. 225). Council of Europe.

European Court of Human Rights. (1950). Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms. Council of Europe.

OECD. (2024). OECD AI Principles. Organisation for Economic Co-operation and Development.

United Nations. (2024). Global Digital Compact. United Nations.

District Court of The Hague. (2020, February 5). NJCM c.s. v. De Staat der Nederlanden (SyRI), ECLI:NL:RBDHA:2020:1878.

European Commission. (2024). AI Act: Regulatory framework for artificial intelligence. European Commission.

Council of Europe. (2024). Explanatory report to the Framework Convention on Artificial Intelligence and Human Rights, Democracy and the Rule of Law. Council of Europe.

OECD. (2024). Governing with artificial intelligence: Are governments ready? OECD Publishing.

UNESCO. (2021). Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence. UNESCO.

United Nations General Assembly. (2024). Seizing the opportunities of safe, secure and trustworthy artificial intelligence systems for sustainable development (A/RES/78/265). United Nations.

European Commission. (2020). White Paper on Artificial Intelligence: A European approach to excellence and trust. European Commission.

Veale, M., & Zuiderveen Borgesius, F. J. (2021). Demystifying the Draft EU Artificial Intelligence Act—Analysing the good, the bad, and the unclear elements of the proposed approach. Computer Law Review International, 22(4), 97–112.

Edwards, L., & Veale, M. (2017). Slave to the algorithm? Why a 'right to an explanation' is probably not the remedy you are looking for. Duke Law & Technology Review, 16, 18–84.

Wachter, S., Mittelstadt, B., & Russell, C. (2018). Counterfactual explanations without opening the black box: Automated decisions and the GDPR. Harvard Journal of Law & Technology, 31(2), 841–887.

Citron, D. K., & Pasquale, F. (2011). The scored society: Due process for automated predictions. Washington Law Review, 89, 1–33.

Pasquale, F. (2015). The Black Box Society: The Secret Algorithms That Control Money and Information. Harvard University Press.

Zarsky, T. (2016). The trouble with algorithmic decisions: An analytic road map to examine efficiency and fairness in automated and opaque decision making. Science, Technology, & Human Values, 41(1), 118–132.

Yeung, K. (2018). Algorithmic regulation: A critical interrogation. Regulation & Governance, 12(4), 505–523.

Mantelero, A. (2024). The Fundamental Rights Impact Assessment (FRIA) in the AI Act: Roots, legal obligations and key elements for a model template. Computer Law & Security Review, 54, 106020. https://doi.org/10.1016/j.clsr.2024.106020

Malgieri, G., & Santos, C. (2025). Fundamental rights and artificial intelligence impact assessment: A new quantitative methodology in the upcoming era of AI Act. Computer Law & Security Review, 56, 106101. https://doi.org/10.1016/j.clsr.2024.106101